مجلس الشورى يقر قانون الأجور الجديد

٤٢ صوتا مقابل ١٩ وامتناع ٣ عن التصويت في جلسة استمرت حتى الفجر

بقلم: سلمى الدباغ

بعد مناقشة ماراثونية استمرت أكثر من ١٤ ساعة، أقر مجلس الشورى مساء الخميس مشروع قانون الأجور الجديد بأغلبية ٤٢ صوتا مقابل ١٩ وامتناع ٣ عن التصويت. وقد بدأت الجلسة في العاشرة من صباح الأربعاء واستمرت حتى الساعة الثانية من فجر الخميس، وشهدت نقاشات حادة بين ممثلي الحكومة والمعارضة حول آلية تحديد الحد الأدنى للأجور.

وينص القانون على رفع الحد الأدنى للأجور تدريجيا خلال ثلاث سنوات، بحيث يصل في نهايتها إلى ٦٥٠ دينارا شهريا، مع ربط الزيادات اللاحقة بمعدل التضخم السنوي. كما يلزم القانون الشركات التي يزيد عدد موظفيها على ٥٠ شخصا بتخصيص ٢٪ من أرباحها السنوية لصندوق دعم الأسر ذات الدخل المحدود. ويعاقب على المخالفة بغرامة تصل إلى ٥٠ ألف دينار.

وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية، السيد فراس الكيلاني، في كلمته أمام المجلس: «هذا القانون ليس مثاليا، لكنه خطوة ضرورية لا يمكن تأجيلها أكثر». وأضاف أن الحكومة ستطلق برنامجا للتدريب المهني لمساعدة العاملين على الانتقال إلى قطاعات أعلى أجرا، مشيرا إلى أن ٣٠ ألف وظيفة جديدة ستوفر خلال العام الأول.

في المقابل، انتقد النائب عن المعارضة د. منصور العتيبي القانون، معتبرا أنه «لا يعالج جذور المشكلة». وقال: «رفع الأجور دون ضبط الأسعار سيؤدي إلى موجة تضخم جديدة، وسيدفع الفقراء الثمن مرتين». وطالب بتشكيل لجنة رقابية مستقلة لمتابعة أسعار السلع الأساسية.

وردا على ذلك، أكد الوزير أن الحكومة ستعلن عن لجنة رقابية خلال أسبوعين من دخول القانون حيز التنفيذ. وأشار إلى أن اللجنة ستضم ممثلين عن وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك وغرفة التجارة، وستكون لها صلاحية فرض غرامات فورية على المخالفين.

وامتنع النواب الثلاثة عن التصويت بسبب تحفظهم على آلية تمويل الصندوق، حيث اقترحوا أن يتم من الضرائب العامة بدلا من الاعتماد على أرباح الشركات. وقد أعلن رئيس المجلس أن القانون سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١ تموز المقبل، بعد نشره في الجريدة الرسمية.

مجلس الشورى يقر قانون الأجور الجديد بأغلبية مريحة